داود عبد السيّد وسؤال المعنى

عبد الحكيم حيدر

كان يمكن لداود عبد السيّد أن يبحث عن بقايا أشلاء «سيد مرزوق» في منتجعات شرم الشيخ لشهرين، أو سنة، ولا يدفع مليّماً في التكلفة، ويعود برواية كم تمنّى أن يكتبها ولم يستطع. وفي العودة، يتوج برجل السينما النزيه، خصيصاً له، من الملياردير سميح ساويرس، ويعيش بقية عمره هادئاً بلا أي إزعاج مع الزهور أو القطط أو الموسيقى، ويحضر كل العزاءات الجامدة جداً في «عمر مكرم» وكنيسة الدوبارة، ويراعي الملابس الثقيلة في الشتاء، ويبتعد قدر الإمكان عن كاميرات الفيديو، متنعّماً بالوحدة في قضاء الواجب، ثم يخرج وحيداً وصامتاً.

كان يمكن لداود عبد السيّد أن يعود من بغداد مبتهجاً بآثار الموصل وعظمة بغداد ودجلة والفرات، ومعه شجن موصلي قديم، ويلاقي بعد العودة المذيع محمد البان، متحدّثاً عن رحلته إلى العراق التي طالما تمنّاها لولا أعشاش الدكتاتوريات والدماء، وأنه قابل الناس هناك في أماكن بسيطة، وأنهم تحدّثوا معه في أمر مصر وأهلها ورئيسها وتجربتها الفريدة. وكم تمنّى الشباب أن ينقلوا إلى العراق «تجربة السيسي هناك»، كما قال المطرب علي الحجّار للمذيع محمد البان، ولكن علي الحجّار لم يسافر إلى العراق إلا حلماً، وعلّه كان يبحث عن سيد مرزوق آخر، سافر مهاجراً إلى أميركا من الموصل مشياً. كان يمكن لداود عبد السيّد أن يريح نفسه من كل التعب، ويقلبها إلى ضحك يشبه البكاء. ولم لا؟ ويتصل بالسيدة المثلة نبيلة عبيد، ويكلّمها في أمر يؤرقه منذ شبابه، وأنه ينتوي أن يعدّ فيلماً أو ريبورتاجاً عن علاقتها بالسيدة والدتها وشقتها وفضياتها التي عرف من المقرّبين أنها تُحمل على ظهور سبعة بعران. ويا حبذا لو كتب سيناريو الريبورتاج مفيد فوزي، كما فعلها المخرج خيري بشارة، ولكن داود لم ينتو ذلك، وأعلن كآبته العامة الفنية، والهجرة أيضاً، فدخل إلى معانٍ أخرى شائكة، قد تكلفه جواز سفره، والناس «ما صدقت فرحت»، والأوساط السينمائية أيضاً حينما استردّ صديقه المخرج الراحل، محمد خان، احترامه الفني، ومنحته السلطة الحالية جواز سفره المصري، وكان ذلك «ضربة العمر له»، ولصناعة السينما بالطبع.

كان يمكن لداود عبد السيّد أن يعيش في منزله متنعّماً بالوحدة كما هو الحال بالمخرج علي بدرخان، بعدما أدرك مبكّراً آخرة الموضوع وتحمّل الكثير. أو يعلم صغار الطلبة حرفة الإخراج أو يعود إلى السينما الوثائقية، أو يعد الجزء الثاني من رائعته «الكيت كات» ويستعين بـ«شيخ حسني جديد»، يوقع الفتيات الأجنبيات في حبّه في مياه شرم الشيخ أو الساحل الشمالي أو دهب، ويستعين بمراكب القوات المسلحة و«لانشاتها» مجّاناً.

كان يمكن لداود فعل أشياء عديدة جداً تنفيساً عن كربه أو حزنه، فالأنتيكات في خان الخليلي ما زالت صالحة لفضول السينمائيين بروعتها القديمة وعبق التاريخ العالق بها. وما تزال القاهرة الملوكية والكنيسة المعلّقة والعمال الفقراء على المقاهي صباحاً، بمساميرهم وعدّتهم في انتظار العمل مع موبيلاتهم القديمة في جلاليب واسعة، ومعهم حكايات عن الصعيد ونهر النيل وحبيباتهم الأوليات، أيام كانوا شباباً أو حينما سافروا إلى العراق ثم عادوا.

كان يمكن لداود عبد السيّد أن يشارك بآرائه في مؤتمرات شرم الشيخ مع الكاتب حلمي النمنم، ويرى الإنجازات بأم عينيه وخالتها وعمتها، أو يشارك الكتّاب والفنانين فرحة افتتاح قناة السويس من على ظهر «الحروسة»، ويشمّ عبق التاريخ من أخشابها ومحركاتها ويسمع زغاريد النسوة على ضفتي القناة، ويرى الجمبري والبياض والبلطي، وهو خارج من مياه القناة الجديدة «بتراب الفلوس».

كان يمكن لداود عبد السيد فعل أي شيء، كأن يشارك السيدة سانداو نشأت فرحتها بأغانيها التي انطلقت مع المسيرة والمطرب حسين الجسمي، من السويس إلى الإسماعيلية حتى أسيوط وقنا وفرشوط وأبو النمرس، أو حتى يعلق على حوارها الأخير مع الرئيس وبساطة الأسئلة وعبقريته ووقوفها الطويل على «أمر الخاتم» الذي يحرّك كل الأمور ويحل كل عقد الوطن.

تحولات أوروبية كاشفة

محمود الشيخ

منذ ما يقرب من نصف قرن، تقتات السياسة الأوروبية على خبز «الخطر الإسلامي». وخلال هذه العقود، امتلأت جعبة الإعلاميين وغلاة اليمين الشعبوي بكثير من السيناريوهات والأكاذيب والصور النمطية. وخلال العقدين اللذين مرّا من القرن العشرين، كان هناك صوت أوروبي «خافت» يتحدّث عن تأثيرات إيجابية على أوروبا مصدرها العلاقة بين أوروبا والإسلام، سواءً كان موصوفًا بـ«الخطر» أو «التحدي». وبتعبير آخر، كان هناك من يستدعي «منطوق» نظرية التحدّي والاستجابة لفيلسوف الحضارة الشهير، أرنولد توينبي. واعتبر هؤلاء أن «الإسلام» لعب دورًا (غير مقصود) في إعادة الاعتبار للدين في أوروبا، على نحوٍ لم يحدُث منذ الحرب العالمية الثانية.

وخلال الأزمة الأوكرانية، التحدّي المغاير، تغيرت لغة الخطاب الأوروبي تغيرًا كبيرًا لتشهد وحدةً «حدّة» لا نظير لها منذ عقود طويلة. وعبر بعض الساسيين الأوروبيين عن أن الخطر الروسي على الوطنية الفرنسية قرارًا غير ملزم بنبذ بإبادة أقلية الأويغور المسلمة. وعلى الرغم من صمت حلفاء فرنسا في العالم العربي، فضلًا عن النخب العربية المتفرنسة التي لا يجرؤ على اتخاذ موقف إدانةٍ مماثل، إلا أن الخطوة فرنسية لهذه الأطراف جميعًا، وهم لم يتورّعوا عن الدفاع عن أن ما يحدث لأقلية الأويغور «شأن داخلي».

والنخب الرسمية الأوروبية (والأطلسية) التي يعكس خطابها التحولات التي تشهدها أوروبا تكشف عن «نواة صلبة» مؤسّسية ما تزال صاحبة التأثير الأكبر في القرار السياسي في قارّة كان الغالب على تصوّرنا عنها، أخيرا، أنها تردّ إلى فاشيتها القريبة، وبخاصة بين الحربين العالميتين. وأن ملامح هذا التحول نحو الفاشية يعزّز صراعًا محتملًا مع مستقلّة عن الولايات المتحدة؛ و .. وأوروبا التي لم تستطع فرنسا أن تقودها باتجاه أن تكون (صراحةً أو ضمنًا) تحالفًا ضد خطر في الداخل، يمثله مسلمو أوروبا، أو رديف لهم يمكن أن يأتي من الجنوب، أصبحتْ سريعةً جدًا أمام «الخطر الحقيقي» الذي تمثله روسيا على الأمن والقيم والنظام السياسي، بينما الخطر الوهمي الذي جرى تضخيمه خلال ما يقرب من نصف قرن، عبر كم كبير جدًا من النتاج المرئي والمقروء، بقي في حجمه الحقيقي.

وخلال أسابيع، كشفت ماكينة السياسة الأوروبية أن مصدر الخطر هو (في المقام الأول) ما يتسق مع رؤية الولايات المتحدة ودول شمال أوروبا، وليس ما حاولت قوى اليمين الشعبوي، مستقوية بفرنسا، أن تشبعه في الفضاء العام في أوروبا خلال ما يقرب من عقدين. واحد الأشياء المهمة في هذه التحولات التي تسبب فيها «التحدّي الروسي» أن الجلبة التي يشهدها شرق القارّة، ومنذ سنوات لم تتجاوز تأثيراتها في أوروبا دوائر محددة وعواصم محدودة العدد سارت بخطى متردّدة في طريق بناء صورة لشرق المتوسط وجنوبه، كما لو كان «القمقم» الذي سيخرج منه «مارد البرابرة» مهدّدًا مهد التنوير! وفي خطوة مهمة أيضًا، قرّرت فرنسا تغليب علاقتها مع الولايات المتحدة على مصالحها الكبيرة مع الصين (بعض عواصم عربية تدعم إبادة الأويغور) تبنّت الجمعية الوطنية الفرنسية قرارًا غير ملزم ينذّر بإبادة أقلية الأويغور المسلمة. وعلى الرغم من صمت حلفاء فرنسا في العالم العربي، فضلًا عن النخب العربية المتفرنسة التي لا يجرؤ على اتخاذ موقف إدانةٍ مماثل، إلا أن الخطوة فرنسية لهذه الأطراف جميعًا، وهم لم يتورّعوا عن الدفاع عن أن ما يحدث لأقلية الأويغور «شأن داخلي»!

والنخب الرسمية الأوروبية (والأطلسية) التي يعكس خطابها التحولات التي تشهدها أوروبا تكشف عن «نواة صلبة» مؤسّسية ما تزال صاحبة التأثير الأكبر في القرار السياسي في قارّة كان الغالب على تصوّرنا عنها، أخيرا، أنها تردّ إلى فاشيتها القريبة، وبخاصة بين الحربين العالميتين. وأن ملامح هذا التحول نحو الفاشية يعزّز صراعًا محتملًا مع مستقلّة عن الولايات المتحدة؛ و .. وأوروبا التي لم تستطع فرنسا أن تقودها باتجاه أن تكون (صراحةً أو ضمنًا) تحالفًا ضد خطر في الداخل، يمثله مسلمو أوروبا، أو رديف لهم يمكن أن يأتي من الجنوب، أصبحتْ سريعةً جدًا أمام «الخطر الحقيقي» الذي تمثله روسيا على الأمن والقيم والنظام السياسي، بينما الخطر الوهمي الذي جرى تضخيمه خلال ما

عربي يتذكّر يناير وأخواتها

سامر خير احمد

في ذكرى اندلاع ثورة 25 يناير في العام 2011 في مصر، وقبلها ثورة تونس التي مثّلت مفاجأة غير متوقعة، على الرغم من كل ما كان يعانيه الشعب التونسي في ظل النظام القديم، علينا أن نجد سبيلاً يمكن من خلاله تقييم نتائج ثورات الربيع العربي، لعله يوفر لنا طريقة لاستشراف المستقبل العربي. لا بد من وجود معايير للحكم على كل ما جرى، وما يزال يجري، بها هذه القوى للملمة نفسها وتوحيد صفوفها للتفاوض أو للتحدّي تجاه الصدر ورئاسة حكومة تصريف الأعمال، مصطفى الكاظمي، باعتباره مهندس إخراج الانتخابات بالشكل الذي أظهر خسارة التنظيمات والتيارات والمليشيات الموالية لإيران، إلا أن ذلك لم يزد الصدر إلا إصراراً على مواقفه، وتمسّكاً بشعاره «لا شرقية ولا غربية».

ظهرت طبيعة العلاقة بين جماعة الإطار التنسيقي والقوى المنضوية في تحالف الصدر و«العزم» و«تقدم» و«الديمقراطي الكردستاني» واضحة بشكلٍ زاد من ضحالة الأساس الفكري والأيديولوجي لها، عبر تصعيدٍ في لغة التهديدات والمشادّات غير اللائقة وتحويل جلسة البرلمان الأولى التي عقدت بعد ثلاثة أشهر من الانتخابات إلى مسرحية فوضوية، كان أساسها تقديم «الإطار التنسيقي» لائحة باسماء 88 نائباً من توقيعاتهم (قال عنها الصدريون إنها مزوّرة)، وبتواطؤ من الرئيس الأكبر سناً، محمود المشهداني، لتسجيل «الإطار» باعتباره الكتلة الأكبر، ومما يؤيد هذا الاتهام أن المشهداني هو عضو تحالف العزم المنشقّ عن خميس الخنجر والمنضوي تحت تحالفات الإطار التنسيقي كان موعوداً في حال تمرير هذه العملية برئاسة مجلس النواب.

وشاهد العالم على شاشات تلفزيونية وقائع هذه الجلسة مهزلة مملة، ومحبطة للشعب العراقي بكل طوائفه، بدأت بدخول نواب التيار الصدري وهم يرتدون الأكفان في ترميزٍ إلى أنهم مستعدّون للموت في سبيل منع الالتفاف على نتائج الانتخابات، أو تزوير القوائم الخاصة بالتحالفات داخل مجلس النواب، ثم الهتافات التي صاحبت الجلسة ومشهد ادّعاء المشهداني أنه تعرّض للضرب، على الرغم من أن صور التلفزيون الحية لم تثبت ذلك مطلقاً، ثم اختتم المشهد بانسحاب نواب الإطار التنسيقي من الجلسة، ومعهم نواب الاتحاد الوطني الكردستاني، لإعاقة موضوع اكتمال النصاب القانوني لانتخاب رئيس المجلس ونائبيه، وهو ما لم ينجحوا به، فذهبوا بعدها إلى المحكمة الاتحادية لإبطال مقرّرات الجلسة بشكل كامل.

وعلى الرغم من تدخل إيران بشكل مباشر من خلال زيارة قائد الحرس الثوري الإيراني، إسماعيل قاآني، العراق عدة مرات واجتماعه بقادة الإطار التنسيقي وبمقدمتهم الصدر، إلا أن الأمور لم تتلحلح، ولم يتراجع الصدر عن مواقفه المعلنة، بل ربما زاد إصراراً على المواجهة من خلال وضعه ميليشيا سرايا السلام التابعة له في حالة إنذار وترقّب لمساندة القوات الأمنية للدولة العراقية هيبتها، على الحكومة المقبلة أن تضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وأن يرأسها من له القدرة والقوة على فرض القانون ومحاسبة الفاسدين ومحاكمة القتلة والخاطفين، ومنع أي مساس بسيادة العراق وفتح آفاق الاقتصاد العراقي وقواعده الصناعية والزراعية، والأهم إنهاء دور الميليشيات المسلحة بشكل كامل، وبضمنها الحشد الشعبي وسرايا السلام، ليكون للعراق جيشٌ واحد يحمي حدوده وقوى أمنية قادرة على ضبط الأمن والاستقرار في عموم البلاد. ولأن القوى الفاسدة والأخرى الولائية التي مزّرت خدعها على بسطاء الناس باسم «الحكون»، تعرف السيناريو المقبل لإدارة العراق فإنها ستحارب هذا المتغير بقوة، وهو ما يعني ضرورة الائتلاف الشعبي حول حكومة «الأغلبية الوطنية»، لأنها تُمثل مفترق طرق واضحا لمستقبل العراق.

> على الحكومة العراقية المقبلة أن تضع الشخص المناسب في المكان المناسب

(كاتب عراقي في لندن)

كاريكاتير عماد حجاج

الصدر وحديث المكونات

فارس الخطاب

العراقيون، ومعهم كل دول الإقليم ودول بالتحالفات داخل مجلس النواب، ثم الهتافات التي صاحبت الجلسة ومشهد ادّعاء المشهداني أنه تعرّض للضرب، على الرغم من أن صور التلفزيون الحية لم تثبت ذلك مطلقاً، ثم اختتم المشهد بانسحاب نواب الإطار التنسيقي من الجلسة، ومعهم نواب الاتحاد الوطني الكردستاني، لإعاقة موضوع اكتمال النصاب القانوني لانتخاب رئيس المجلس ونائبيه، وهو ما لم ينجحوا به، فذهبوا بعدها إلى المحكمة الاتحادية لإبطال مقرّرات الجلسة بشكل كامل.

وعلى الرغم من تدخل إيران بشكل مباشر من خلال زيارة قائد الحرس الثوري الإيراني، إسماعيل قاآني، العراق عدة مرات واجتماعه بقادة الإطار التنسيقي وبمقدمتهم الصدر، إلا أن الأمور لم تتلحلح، ولم يتراجع الصدر عن مواقفه المعلنة، بل ربما زاد إصراراً على المواجهة من خلال وضعه ميليشيا سرايا السلام التابعة له في حالة إنذار وترقّب لمساندة القوات الأمنية للدولة العراقية هيبتها، على الحكومة المقبلة أن تضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وأن يرأسها من له القدرة والقوة على فرض القانون ومحاسبة الفاسدين ومحاكمة القتلة والخاطفين، ومنع أي مساس بسيادة العراق وفتح آفاق الاقتصاد العراقي وقواعده الصناعية والزراعية، والأهم إنهاء دور الميليشيات المسلحة بشكل كامل، وبضمنها الحشد الشعبي وسرايا السلام، ليكون للعراق جيشٌ واحد يحمي حدوده وقوى أمنية قادرة على ضبط الأمن والاستقرار في عموم البلاد. ولأن القوى الفاسدة والأخرى الولائية التي مزّرت خدعها على بسطاء الناس باسم «الحكون»، تعرف السيناريو المقبل لإدارة العراق فإنها ستحارب هذا المتغير بقوة، وهو ما يعني ضرورة الائتلاف الشعبي حول حكومة «الأغلبية الوطنية»، لأنها تُمثل مفترق طرق واضحا لمستقبل العراق.

> على الحكومة العراقية المقبلة أن تضع الشخص المناسب في المكان المناسب

(كاتب عراقي في لندن)

عبرنا هذه السنوات، منذ اندلاع الربيع العربي، من دون أن نضع أقدامنا على الطريق الصحيح لتحقيق الضرورتين السياسية والاجتماعية

ذلك استدعاء نموذج تاريخي متخيّل وتقليده؟! حين يحل التطرّف الفكري محل الاستبداد، فإننا ننتقل من أزمة إلى أخرى في المضمار الحضاري، لكننا لا نتجاوز أزمتنا الحضارية أبداً. إننا ندور في حلقةٍ مغلقة من التأخر الحضاري، بين الاستبداد والماضوية والاستبداد البديل.

وهذا يعني أن مسألة «الثقافة الدينية» التي يسمّيها بعضنا «الإصلاح الديني»، هي واحدة من القضايا الأساسية في تطوير منهجية التفكير في العالم العربي، صحيحٌ أنها ليست كل شيء، لكنها وبسبب من الحضور الأساسي للإسلام في الثقافة العربية، ووجود الجمهور العريض المتدين من الناس، تبدو قضيةً ذات أولوية. لكن، ما دامت هذه المسألة عامة، لكونها تمسّ الجانب الحضاري للعرب جميعهم، سيكون ضرورياً إعادة النظر في ما هو مقبول لبعض الناس، أفراداً وجماعات، من استعمال لاسم «الإسلام»، وكأنه خاصّ بهم وحدهم، سواء من خلال إلصاق اسم «الإسلام» بأسماء أحزابهم وحركاتهم وجماعاتهم السياسية، أو حتى إلصاقه باسم استثماراتهم التجارية من مدارس ومستشفيات وبنوك وأصناف طعام. إذ كيف يمكننا تطوير منهجية التفكير بالإسلام باعتبارها مسألة ثقافية عامة، من المأمول إلى المعاصرة، بينما يُسمح لبعضنا أن يدّعي أمام عامتنا أنه هو من يمثل الإسلام ويحقّ له استعمال اسمه في معاملاته؟!

لكن مهلاً. ليس الطرف الآخر في الثقافة العربية اليوم أحسن حالاً، ولا تتمثل المشكلة في الفكرة الدينية التي يتذرّع بها أولئك المتطرّفون، بل في المفاهيم الثقافية التي تتحرّك فيها الأفكار الدينية واللادينية معاً. ثمّة ظنّ رائجٌ مفاده بأن هؤلاء الذين تذرّعوا بالتاريخ لممارسة نفي الآخر، يتوفرون حصرياً على لوثة فكرية متطرّفة. لا! فاللوثة تنبع من فكرة نفي الآخر، لا من الأيديولوجيا التي يتبنّونها، وهم إنما يلبسون لوثتهم الفكرية لباساً دينياً، لا العكس. واقع الأمر أن غير الدينيين يتوفرون على اللوثة نفسها: هم كذلك يودّون لو ينفون كل آخر، ويتعاملون معه بتطرّف، لكن الفرق أننا لا نعيش المرحلة التاريخية التي يمكن أن يتبدّى فيها تطرّفهم. وهذا يعني أن المعايير المناسبة للحكم على ما يجري حولنا في المجتمعات العربية يتعلق بمدى تغيير تلك الثقافة الإقصائية المتطرّفة، ويتساوى فيها ادعياء الانتساب إلى الدين وإلى اللادينية. لقد عبرنا كل هذه السنوات، منذ اندلاع الربيع العربي، من دون أن نضع أقدامنا على الطريق الصحيح لتحقيق الضرورتين، السياسية والاجتماعية. والحال أننا أمام مأزقٍ مركّب تماماً؛ لا يخصّ الأنظمة وحدها، كما لا يختصّ بالمجتمعات بما فيها من تربية وتعليم وأفكار ومفكّرين، بمعزل عن القرار السياسي الذي يديرها.

(كاتب من الأردن)

لقمان سليم ضحية ذاكرة مثابِرة

دلال البزري

يتساءل المرء في دواخله: كيف وصلنا ورحنا نسهر، نسعد بالحياة، ونتلقّف أية لذة من ملذاتها، بشراهة، بنوع من الجوع القديم، بالعجلة، من دون ضياع آية دقيقة، طلاب الحياة على مصراعيها. كأن العمر يداهمنا، فنغضّ الطرف عن كل الأرث الثقيل للحرب. وما كانت تضيف شيئاً تلك الاستذكارات الموسمية، المؤقتة، المتقطعة، التي كانت تدفع هذه المجموعة أو تلك للمشاركة في وقفة، أو بيان، أو فعالية، من أجل قوانين أحوال شخصية أو دستور أو قانون أو طائف. نوع من رفع العتب بأننا قمنا بما علينا. وبأننا لن ننذهب أبعد من ذلك، تجنباً لـ«الفتنة». وهي الرديف التهويلي للحرب الأهلية.

كانت لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين» التي يسمّيها بعضنا «الإصلاح الديني»، هي واحدة من القضايا الأساسية في تطوير منهجية التفكير في العالم العربي، صحيحٌ أنها ليست كل شيء، لكنها وبسبب من الحضور الأساسي للإسلام في الثقافة العربية، ووجود الجمهور العريض المتدين من الناس، تبدو قضيةً ذات أولوية. لكن، ما دامت هذه المسألة عامة، لكونها تمسّ الجانب الحضاري للعرب جميعهم، سيكون ضرورياً إعادة النظر في ما هو مقبول لبعض الناس، أفراداً وجماعات، من استعمال لاسم «الإسلام»، وكأنه خاصّ بهم وحدهم، سواء من خلال إلصاق اسم «الإسلام» بأسماء أحزابهم وحركاتهم وجماعاتهم السياسية، أو حتى إلصاقه باسم استثماراتهم التجارية من مدارس ومستشفيات وبنوك وأصناف طعام. إذ كيف يمكننا تطوير منهجية التفكير بالإسلام باعتبارها مسألة ثقافية عامة، من المأمول إلى المعاصرة، بينما يُسمح لبعضنا أن يدّعي أمام عامتنا أنه هو من يمثل الإسلام ويحقّ له استعمال اسمه في معاملاته؟!

لكن مهلاً. ليس الطرف الآخر في الثقافة العربية اليوم أحسن حالاً، ولا تتمثل المشكلة في الفكرة الدينية التي يتذرّع بها أولئك المتطرّفون، بل في المفاهيم الثقافية التي تتحرّك فيها الأفكار الدينية واللادينية معاً. ثمّة ظنّ رائجٌ مفاده بأن هؤلاء الذين تذرّعوا بالتاريخ لممارسة نفي الآخر، يتوفرون حصرياً على لوثة فكرية متطرّفة. لا! فاللوثة تنبع من فكرة نفي الآخر، لا من الأيديولوجيا التي يتبنّونها، وهم إنما يلبسون لوثتهم الفكرية لباساً دينياً، لا العكس. واقع الأمر أن غير الدينيين يتوفرون على اللوثة نفسها: هم كذلك يودّون لو ينفون كل آخر، ويتعاملون معه بتطرّف، لكن الفرق أننا لا نعيش المرحلة التاريخية التي يمكن أن يتبدّى فيها تطرّفهم. وهذا يعني أن المعايير المناسبة للحكم على ما يجري حولنا في المجتمعات العربية يتعلق بمدى تغيير تلك الثقافة الإقصائية المتطرّفة، ويتساوى فيها ادعياء الانتساب إلى الدين وإلى اللادينية. لقد عبرنا كل هذه السنوات، منذ اندلاع الربيع العربي، من دون أن نضع أقدامنا على الطريق الصحيح لتحقيق الضرورتين، السياسية والاجتماعية. والحال أننا أمام مأزقٍ مركّب تماماً؛ لا يخصّ الأنظمة وحدها، كما لا يختصّ بالمجتمعات بما فيها من تربية وتعليم وأفكار ومفكّرين، بمعزل عن القرار السياسي الذي يديرها.

(كاتب من الأردن)

> نسيان جرائم الحرب الأهلية هو الذي يسمح لهؤلاء المُمسكين بخوانيقنا بأن يستمرّوا بقتلنا حتى هذه اللحظة، بحرية تامة

(كاتبة لبنانية)

لقمان سليم في منزله عام 2012 (سلام تارابيغ/Getty)

الجريمة المتواصلة بحق أطفال الدواعش

ياسر أبو هلالة

يحتل طفل أميركي عناوين الأخبار إن اختطفته عصابة أو فقده ذووه في أثناء نزهة على الشاطئ. في المقابل، مئات الأطفال عديمي الجنسية تخلت عنهم دولهم بلا ذنب اقترفوه مختطفون رهائن منذ أسبوع في سجن الحسكة في سورية، معرّضون للموت في أي لحظة، إن هاجمت القوات الأميركية وعملاؤها من جماعة قوات سورية الديمقراطية (قسد) سجن الحسكة المؤقت (غوانتنامو مؤقت منذ عقدين) لتحرير السجن من قبضة مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية (داعش). لا صور للأطفال، ولا الأمهات، ولا يحتلون عناوين الأخبار. القصة هي عودة «داعش»، وكيفية مواجهة خطره الداهم. شكّل هجوم «داعش» فرصة للتذكير بكارثة أسر الدواعش، بحسب «نيويورك تايمز»، أول من أمس الثلاثاء، «ما يقدر بنحو 3500 محتجز في السجن المكتظ. وهناك ما يصل إلى 700 قاصر، حوالي 150 منهم من مواطني دول أخرى وصلوا إلى سورية أطفالاً صغارا مع ذويهم الذين انضمّوا الدولة الخلافة». وبحسب الصحيفة الأميركية، «سلط حصار السجن الضوء على محنة آلاف الأطفال الأجانب المحتجزين منذ ثلاث سنوات في المعسكرات والسجون في المنطقة الذين هجرتهم بلدانهم». وتكشف أن من النزلاء «صبية لا تتجاوز أعمارهم 12 سنة. نُقل بعضهم إلى السجن، بعد أن اعتبروا أكبر من أن يبقوا في معسكرات الاعتقال التي احتجزت عائلاتٍ يشتبه في أن أفرادها من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية. وتوضح «عندما يصبح الأولاد في المعسكرات مراهقين، يتم تقليم عادة إلى زنازين مكتظة، الغذاء والرعاية الطبية وحتى ضوء الشمس فيها شحيحان».

و«تزداد محنتهم صعوبة عندما يبلغون 18 عامًا. على الرغم من عدم توجيه أي تهمةٍ لأي من الشباب الأجانب بارتكاب جريمة، إلا أنهم وضعوا مع عموم السجناء، حيث ينام مقاتلو داعش على ثلاثة على سرير». تقيّد الجريمة ضد مجهول. دول عربية وغربية تنكر مواطنيها، مقاتلين مذنبين كانوا أم أسرا بريئة تُعاقب بجريرة الآباء. والعالم يتفرّج على الجريمة البشعة المرتكبة يوميا وبرعاية أميركية. وهو ما يساهم في صناعة نسخة جدّية من «داعش»، سواء داخل المعتقلات أم من ذويهم خارج المعتقلات، والذين يرون كل هذا الظلم بلا أفق. تنقل «نيويورك تايمز» عن مدير المعهد الأميركي لمكافحة الإرهاب أرديان شاكوفسكي قوله إن المسلحين الذين تم اعتقالهم في هجمات منذ فقدت المجموعة آخر أراضيها قبل ثلاث سنوات يبدو أنهم أصغر سناً. ومن عائلات ذات أعضاء أكبر سناً مرتبطة بداعش. «إذا كان الأمر كذلك، فهذا جيل جديد من مجنّدي داعش، يغيّر حسابات التفاضل والتكامل والتهديدات بعدة طرق».

وكانت «هيومان رايتس ووتش» قد اتهمت، في 2019، السلطات العراقية وسلطات إقليم كردستان بأنها تعتقل وتلاحق غالبا الأطفال الذين ليست لهم أي صلات مزعومة بداعش، وتعذّبهم لانتزاع الاعترافات، وتحكم عليهم بالسجن بعد محاكمات سريعة وغير عادلة. وقدّرت المنظمة عدد المحتجزين بنحو 1500 طفل لشبهة الانتماء، إلى التنظيم، ودانت مئات الأطفال، بينهم 185 أجنبيا على الأقل، بتهم متصلة بالإرهاب.

سواء انتهت مأساة سجن الحسكة بالتفاوض أم بمجزرة، الجريمة مستمرّة، ولا أحد يريد أن يعرف بوجود آلاف الأطفال الأبرياء، في السجن، ولا دولة تريد أن تستقبلهم، سواء، ولهم أم الدول الغربية التي تستقبل لاجئين. المطلوب التخلص منهم بصمت. ربما يكتب بعضهم مذكّراته، وتجد من ينتجها فيلما سينمائيا، ساعتها سيُصعق المشاهدون ويستغربون كيف سُمح بتعذيب هؤلاء الأطفال بلا ذنب؟ المؤكد أننا نشاهد دراما على الهواء، تخيّل أزيز الرصاص والانفجارات وتحليق الطيران فوق رؤوس الأطفال ولا يجدون من يلوذون به. مجرّد أرقام بعد نهاية العملية «نجحت قوات سورية الديمقراطية، بدعم أميركي، في تحرير سجن الحسكة من مقاتلي داعش، وقتل في العملية 89 مقاتلا و34 قاصرا و10 نساء»، من نجوا من الموت يتمنّون لو كانوا في عداد الموتى حتى لا يذهبوا إلى معسكر الاعتقال.

اليهودية والصهيونية... المراجعة الضرورية

محمد احمد بنّيس

مؤكّد أن القضية الفلسطينية تمر بأسوأ مراحلها، لأسباب كثيرة، منها ما يرتبط بالانقسام الفلسطيني، ومنها ما يرتبط بالمتغيرات الإقليمية التي تشكّل اتفاقاتُ التطبيع بين دول عربية وإسرائيل طورَها الراهنَ، بما يحيل إليه من تردٍّ غير مسبوق في المشهد العربي. وحين تقوم الدنيا ولا تقعد داخل الأوساط الصهيونية بسبب إعادة الممثلة الأميركية إيما واتسون نشر تدوينة مرفقةً بصورة متظاهرين مؤيدين للشعب الفلسطيني، فإن ذلك يؤشّر على تحوّل نوعي في تعاطي الرأي العام الغربي مع هذه القضية. غير أن هذا التحوّل قد لا يفرز تداعياته المنشودة ما لم تسنده مراجعة فكرية وسياسية تقع على كاهل حركات وتنظيمات سياسية فلسطينية وعربية، وتحديداً ما يتعلق بالتمييز بين اليهودية ديناً سماوياً والصهيونية حركة استعمارية تستهدف احتلال فلسطين واجتثاث شعبها وإقامة وطن قومي لليهود. لأن استمرار الالتباس بينهما، في تمثلات الرأي العام العربي، لا يضرّ فقط بالقضية الفلسطينية، بل يقدّم موارد مجانية للكيان الصهيوني لتعزيز سرديته وفتح دروب جديدة أمامها في مختلف الجغرافيات الثقافية، بما يجعل تهمة «معاداة السامية»، جاهزة لإشهارها في وجه من يقول كلمة حقٍّ تأييداً للحق الفلسطيني.

من ثَمّ، باتت الحاجةُ ملحّة لإغناء السردية الفلسطينية بمراجعة المرجعيات والمواثيق والأوراق التأسيسية التي تستند إليها تنظيماتُ إسلامية فلسطينية وعربية في رؤيتها للصراع وتحوّلاته، بل تتخطّاها نحو انفتاح ممنهج على حركات وأوساط يهودية مناهضة لإسرائيل، بما لا يسهم فقط في إرباك المشروع الصهيوني، بل يسحب البساط من تحت كل من يرفع شعار مكافحة «الإرهاب الإسلامي»، الذي تتذرّع به القوى الغربية الكبرى الداعمة لإسرائيل. صحيحٌ أن حركة حماس كانت قد أكّدت، في وثيقة المبادئ والسياسات العامة (2017)، أنها «لا تخوض صراعاً ضد اليهود لكونهم يهوداً، وإنما ضد الصهاينة (...)». إلا أن ذلك لا يبدو كافياً، ليس فقط بسبب عدم تمييز ميثاق تأسيسها (1988) بين اليهودية والصهيونية، ولكن أيضاً لأنه يحرم القضيةَ الفلسطينية من مناصرين كثر، يحول تردّد «حماس»، وغيرها من تشكيلات الإسلام السياسي، في الفصل الصريح بين اليهودية والصهيونية من دون انضمامهم للمعسكر المناهض للسياسات الإسرائيلية. وتصبح هذه المراجعة أكثر إلحاحاً حين نعلم أن هناك يهوداً غير صهاينة وحركاتٍ يهودية ترفض الصهيونية ولا تعترف بإسرائيل، وفي مقدمتها حركة ناطوري كارتا المعروفة بعدائها إسرائيل. هذا من دون إغفال المكاسب التي حققتها حركة مقاطعة إسرائيل. ولسنا في حاجةٍ للتذكير بالفشل الذريع للنخب العربية، خلال النصف الأول من القرن المنصرم، في إدارة ملف اليهود العرب الذين وجدوا أنفسهم، في لحظة تاريخية فارقة، بين مطرقة ضغوط الحركة الصهيونية وسندان رأي عامٍّ عربيٍّ لم يجد في هذه النخب ما يُسعفه للتعاطي بنضج أكثر مع تمدّد هذه الحركة داخل الأوساط اليهودية العربية.

تتحكّم هذه الحركة في معظم وسائل الإعلام الأميركية من صحافة وتلفزيون ودعاية وسينما ونشر وغيرها. وقد مكّنها ذلك من التأثير في الرأي العام الغربي عقوداً، مستغلّةً التخلف العام الذي ترزح تحت وطأته المجتمعات العربية، لكن إمعان دولة الاحتلال في تقتيل الفلسطينيين وتشريدهم وتجويعهم جعل فنانين ومثقفين وكتّاباً غربيين يعيدون النظر في السردية الإسرائيلية التي ترفع شعار «معاداة السامية»، لتبرير توحّش هذه الدولة، ويتبرون لمناصرة فلسطين وفضح المزاعم التي تتوسّل بها هذه السردية. وهو أمر ينطوي على دلالاتٍ كثيرة في ظل المأزق الذي تمر منه القضية الفلسطينية.

حرّيات مستباحة في تونس

أنور الجمعاوي

تعدّ الحرّية باعتبارها قدرة الإنسان على اتخاذ قراره، وتحديد مصيره، والتعبير عن وجوده، وإثبات كينونته بالطريقة التي يريد، من أهمّ المكاسب التي حقّقها الاجتماع التونسي بعد ثورة 2011، فبعد عقود من قيام الدولة الأحادية، الشمولية، القامعة التي احتكرت الشارع، والفضاء العام، ومنابر التفكير والتعبير، ووسائل الإعلام، على عهد الحبيب بورقيبة وخلفه زين العابدين بن علي، عاش جلّ التونسيين خلال العشرية المنقضية ما يُعرف بـ«عَقْد الحرّيات» بامتياز، فقد انتقلت البلاد من حقْبة الأحادية إلى زمن التعدّدية، ومن حكم الحزب الواحد والرجل الواحد إلى التنافس السلمي على السلطة، واختار الناس ممثّليهم في قصر الرئاسة، وفي البرلمان، وفي المجالس البلدية في كنف الشفافية. ومارس المواطنون حقّهم في التجمّع والتنقّل، والتظاهر، والتفكير والتعبير بصوت عال، وغدا الاحتجاج سلوكا مواطنيا يوميًا، وأصبح الشارع عمليًا ملك الشعب. وتعدّدت وسائل الإعلام بشكل غير مسبوق، وغدا الفضاء العام مجالا تعبيريًا، تشاركيا، لا يستثني أحدا، بل ساهم في تأثيثه، وصياغة مشهديته جُلّ التونسيين على اختلاف توجّهاتهم العقدية، والفكرية، والجندرية، والسياسية.

لكن الدارس يلاحظ أنّ الحريات العامّة والخاصّة آلت إلى الانحسار بشكل مريع، منذ أعلن الرئيس قيس سعيّد التدابير الاستثنائية (2021/07/25)، ويخشى مراقبون في الداخل والخارج من أن تعود البلاد إلى مربّع الاستبداد ومصادرة الرأي الآخر. ومن أهمّ الحرّيات المستباحة زمن حكم الاستثناء، نذكر التضييق على حرّية التعبير، وتقييد حرّية التنقّل لبعضهم، والتعامل القمعي/ العنيف مع الحق في التظاهر. ولذلك تداعيات خطيرة على الداخل التونسي، وعلى صورة تونس في الخارج.

تحرّرت بعد ثورة 2011 الأقلام والحناجر، وارتفع الخوف من القلوب، وانتشرت صحافة المواطن، وصناعة التدوين، وكتابة التقارير الاستقصائية، وأصبحت السياسة شأنا عامّا لا شأنا نخبويا. كما ازدهرت أدبيات نقد الشخصيات القيادية الحاكمة والمعارضة، وتيسّر، إلى درجة معتبرة، النفاذ إلى المعلومة، وغدت مساءلة المسؤولين حدثا متواترا. وساهمت التعدّدية التعبيرية في تخفيف الكبت الجماعي، والتنفيس عن الناس، وأتاحت الفرصة لتدشين حوار موسّع بشأن مسائل إشكالية، كان النظر فيها محظورا أو يكاد، من قبيل محامل الدستور، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، والعدالة الانتقالية، وقضيّة الشريعة والميراث، ومسألة الجندرية، والجنسانية، وحرّية الضمير، وغير ذلك من المشاغل كثير. وأدّى ذلك نسبيًا إلى دمقرطة التفكير والتعبير، وترسيخ ثقافة المساءلة في السياق التونسي. لكنّ المشهود، في ظلّ التدابير الاستثنائية، أنّ هامش حرّية التعبير تراجع بشكل مفزع، فقد تمّ اعتقال مدوّنين على خلفية نقدهم سياسات رئيس الجمهورية، وأُحيل آخرون على القضاء العسكري، بدعوى تهديد السلم الاجتماعي والنظام العام. وتمّ إيقاف إعلامي لأنّه ألقى قصيدة لأحمد مطر في برنامج تلفزي. فيما تمّ إغلاق عدّة أقنية تلفزية بسبب تقديمها نقدا جريئا للنظام القائم (مكتب الجزيرة، نسمة، الزيتونة...). كما أشارت النقابة الوطنية للصحافيين التونسيين مرارا إلى أنّ عددا معتبرا من الإعلاميين الميدانيين غدوا يعانون بشكل مكثّف من الهرسلة والمضايقات الأمنية، وبلغ الأمر درجة احتجازهم في مراكز الإيقاف، ومصادرة أدوات عملهم، وتعنيف أمنيين لهم ماديًا ولفظيًا بسبب تغطيتهم تظاهرات احتجاجية معارضة للمنظومة الحاكمة بعد 25 يوليو/ تموز2021. يضاف إلى ذلك تراجع منسوب البرامج السياسية/ الجدالية في القنوات الإعلامية العمومية والخاصّة، وظهور خطّ تحريري في وسائل الإعلام العمومية خصوصا ميّال إلى تمجيد توجّهات الرئيس السياسية، وترويج خطاب أنصاره مقابل تهميش الصوت المخالف لهم أو إقصائه من المشهد الإعلامي. وجَلّى ذلك مثلا تغييب قيادات الأحزاب المعارضة في برامج القناة التلفزية الوطنية الأولى منذ الإعلان عن التدابير الاستثنائية. وتخبر هذه المعطيات بوجود مساع نظامية/ رسمية تروم إحياء خطاب المديح في الفضاء الإعلامي، وتعمل على تدجين السلطة الرابعة، وإعادتها إلى بيت طاعة الحاكم بأمره على كيْف ما.

على صعيدٍ آخر، تعدّ حرّية التنقّل حقًا طبيعيًا، أقرّتْه المواثيق الحقوقية الدولية. لكنّ الملاحظ في زمن حكم الاستثناء بتونس أنّ بعض السياسيين والحقوقيين، ورجال الأعمال، جرى تقييد تنقّلهم، ومنعهم من العمل، والسفر، وذلك بتعلّة وجود شبهات فسادٍ تحوم حولهم، فوجدوا أنفسهم أسْرى الإقامة الجبرية من دون إذن قضائي أو موجب قانوني. وفي ذلك حرمان لمواطنين مدنيين من ممارسة حقّهم في التنقّل داخل البلاد وخارجها، وهو ما أثّر سلبا على حياتهم المهنية، وأوضاعهم الصحية والنفسية، وعلاقاتهم الاجتماعية. وبلغ الأمر أخيرا درجة اختطاف رئيس كتلة حركة النهضة في البرلمان التونسي، نور الدين البحيري، وهو في طريقة من منزله إلى مقرّ عمله، وتعنيفه أمنيين له، ومصادرة هاتفه، وأخذه عنوةً إلى جهة غير معلومة بحسب ما صرّحت به زوجته. وظلّ الرجل أيّاما في مكان مجهول، وهو ما يُعتبر في القانون الدولي إخفاء قسريا. وبقي البحيري على تلك الحالة، محروما من زيارة أهله وطبيبه ومحاميه له إلى حين الكشف عن وجوده في مستشفى خارج العاصمة لخوضه معركة أمعاء خاوية (إضراب جوع) احتجاجا على احتجازه التعسّفي من السلطات الأمنية. وبرّرت وزارة الداخلية ما حصل بأنّ الرجل واقع تحت طائلة الإقامة الجبرية من دون أن تقدّم إذنا قضائيا في هذا الخصوص. وخلّف ذلك استياء واسعا لدى الرأي العام في الداخل والخارج، وأثار حفيظة منظّمات حقوقية وطنية ودولية. وأصدرت المفوضية الأممية السامية لحقوق الإنسان بيانا في هذا الشأن، عبّرت فيه عن تخوّفها من تدهور وضع حقوق الإنسان في تونس، مشيرة إلى أنّ «ظاهرتي الاختطاف والاحتجاز التعسفي تثيران تساؤلات جدّية، وأنّ هذا الانتهاك المفرط للحرّيات لم تشهده البلاد منذ عهد بن علي». وطالبت المفوضية السلطات التونسية بالإفراج الفوري عن البحيري ورجل أمن آخر محسوب على حركة النهضة أو توجيه

> لم تكن الحرّيات الفردية والعامّة التي كسبها التونسيون بعد الثورة هديّة من رئيس، ولا هبة من أحد

الاتهام إليهما بشكل مباشر بناء على تدابير قضائية. وتوسّلت السلطة التنفيذية في اعتمادها الإقامة الجبرية بالأمر عدد 50 لسنة 1978 المنظّم لحالة الطوارئ، وهو أمرٌ رئاسي، زجْري، تعسّفي أصدره الحبيب بورقيبة إبّان انتفاضة الخميس الأسود (26 يناير/ كانون الثاني 1978) بغاية تقييد حركة النقابيين، والسياسيين المعارضين له. وأحرى بالرئيس الحالي الذي أعلن مرارا أنّه يُريد الإصلاح أن يدفع نحو إلغاء ذلك الأمر اللادستوري، المتخلّف، بدل توظيفه للتضييق على خصومه السياسيين.

أمّا التظاهر، ففعل وجودي، وحركة تعبيرية، سلمية، يعبّر من خلالها المواطن عن مشاركته في الفضاء العام، وعن مواقفه ومطالبه. وورد في الفصل 37 من الدستور التونسي أنّ «حرية الاجتماع والتظاهر السلميين مضمونة». لكنّ واقع الحال بعد التدابير الاستثنائية يُثبت خلاف ذلك، فقد دأبت السلطات الأمنية، في الشهور الخمسة المنقضية، على ممارسة تضييقات على المظاهرات الاحتجاجية، المعارضة للنظام الحاكم، فكثيرا ما عمدت إلى تعطيل وصول المواطنين إلى ساحات التظاهر عبر غلق المنافذ المؤدّية إليها، وتكثيف الحواجز الحديدية، وتفتيش المارّة العُزّل، ومنع آخرين من دخول العاصمة. وتطوّر الأمر أحيانا إلى درجة استخدام القوّة المفرطة ضدّ محتجّين. وتبدّى ذلك بشكل واضح يوم نزل طيف من التونسيين للاحتفال بذكرى الثورة (14 يناير/ يناير الحالي)، فقد واجهت القوّات المسلّحة المتظاهرين السلميين بالغاز المسيل للدموع، والرصاص الصوتي، وخراطيم المياه الملوّثة. فيما تمّ سحْل بعضهم، وضرب آخرين واعتقالهم. ولم يسلم من ذلك مراسلون صحافيون. وفي هذا السياق، صرّح ماتيو غاليتيبه، مراسل «ليبراسيون» و«جون أفريك» في تونس بأنّه تمّ تعنيفه من عناصر من الشرطة في أثناء تصويره عملية اعتقال قاسية في شارع محمد الخامس، قائلا «رشّني أحدهم بالغاز المسيل للدموع من مسافة قريبة. طوال الوقت، كنت أصرخ إنني صحافي. وقدّمت الاعتماد الذي منحته لي السلطات التونسية. لكنّهم ركلوني، وصادروا هاتفي المحمول وبطاقتي الصحافية». وسلّمه الطبيب وصفة تنصّ على راحة بـ 15 يوما جرّاء ما أصابه من كدمات وخدوش. ويبدو أنّ المراد من ذلك كله ضرب حقّ التظاهر، وترهيب المحتجّين على النظام الحاكم، وثنيهم عن الخروج ضدّه ثانية. وقد عبّرت 21 منظمة وطنية عن «سخطها من نهج القمع البوليسي الذي استهدف المتظاهرين بما شكّل وصمة عار في ذكرى الثورة وأشّر إلى سعي السلطة للتحكّم في تونس بآليات غير ديمقراطية وغير مدنية لن تؤدي إلاّ إلى تغذية الغضب تجاه المؤسسة الأمنية، وتعميق الأزمة بين المواطنين والدولة».

ختاما، لم تكن الحرّيات الفردية والعامّة التي كسبها التونسيون بعد الثورة هديّة من رئيس، ولا هبة من أحد. بل كانت وليدة تضحيات الشهداء، ونتاج نضالٍ طويلٍ بذله سجناء الرأي، ونقابيون، وحقوقيون، وسياسون معارضون وقفوا في وجه الدولة القامعة، وبذلوا وقتهم وجهدهم وأعمارهم، بل حياتهم، من أجل أن يحيا التونسيون في كنف الحرّية. لذلك أحرى بمكوّنات المجتمع المدني أن تتجاوز خلافاتها وتكثّف جهودها النضالية والتنويرية من أجل تحقيق دولة المواطنين، وأن تقف صفًا واحدا ضدّ محاولات قضم الحرّيات وضرْب المنجز الديمقراطي. ذلك أنّ الحرّية قوام الكينونة الحيّة، وأساس المواطنة الفاعلة لا محالة.

(كاتب تونسي)

الخطاب الحقوقي للسيسي

أحمد مفرح

تقوم فلسفة حكم الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، على أن الشعب هو الذي استدعاه، على غير رغبته، لكي يقوده ويحكمه، لذا فهو غير مطالَب بتبرير أفعاله وشرح سياساته وتفسير أفكاره، وعلى الشعب أن يقبل، في كل الأحوال، قراراته، راغباً أو مجبراً. وتنبع تلك الفلسفة النرجسية المتعالية المرضية، من الخطر الكبير الذي عرّض السيسي نفسَه له إبّان انقلاب 3 يوليو، فلو فشل الانقلاب، لسقطت رأسُه معه، لذا سيظل يحصد ثمار نجاح انقلابه حتى ينتهي وجوده، هكذا يعتقد. في أشهر الخدمة العسكرية التي مررنا بها، تختفي كلمة الحقوق أو الإنسانية أو المألوف من القاموس، فكل شيء يحرّكه هوى ورغبة الرتبة أو الدرجة الأقدم، لا قانون ولا قيم ولا ثوابت، هذا ما يترسّخ في عزلة الكهف بين قوانين الغاب الممتدّة، والتي تنتهي بتكلّسات لا تبرأ، في العقول والسلوك. لذلك لم يكن العسكر في بدايات الانقلاب مضطرّين لتبرير قمعهم لحقوق الإنسان، ولا ارتكابهم عشرات المجازر، ولا القتل بدم بارد، بل تجاوز ذلك المعسكر الذي شيطنوه وبنوا على سيل دمائه استراتيجيتهم، لينال البطش معسكرهم الداعم، ثم قادتهم وزملاءهم.

في البداية، كان خطاب حقوق الإنسان الوارد مع ثورة 25 يناير، غريباً على من تربّوا على جدران سلطة القمع وكانوا أدواته، كما كان غريباً، أيضاً، على من قاموا بالثورة، لذا فرّطوا به سريعاً.. وضع النظام معادلة القمع بموازاة ظاهرة الإرهاب، وكأنها لازم وحيد لاستئصاله. كان الخطاب الخارجي المتصلب يقوم، في المجمل، على رفض أيّ ضغوط خارجية في ملف حقوق الإنسان، والتذكير بقوة بادّعاءات ما تقدّمه مصر، وحدها، من تضحياتٍ في مجال مكافحة الإرهاب نيابة عن العالم بأسره ! ودورها الفاعل والذي يتوجب حمده، في منع الهجرة من الجنوب إلى الشمال. مع التشدّد في فرض مرجعية أو المقارنة أو تصدير نموذج معين للقياس. إضافة إلى التعامل الفردي مع الدول المركز، من خلال بعض المزايا وصفقات الأسلحة ومنح المناطق الاقتصادية، والتي كانت كافية للفت الانتباه عما يؤسّس في القاهرة من قهر وعنف وكراهية. أما خطاب الداخل فلم يتجاوز الحديث عن إنقاذ الرئيس الدولة من تداعيات ثورة يناير التي كادت أن تغرقها في عالم الفوضى والخراب، ومشروعاته العملاقة، وجلبه الاستقرار مقارنة بدول الجوار. ربما فرضت الضغوط على النظام، أخيرا، أن يبرّر أفعاله، أو يفصل بين المقدّمات التي ادّعاها والنتائج التي وصل إليها. لذلك كان رد فعل الرئيس على انتقادات وجهت إلى بلاده في منتدى شباب العالم في شرم الشيخ قبل أيام، انفعالياً. وعلى الرغم من أن التساؤل جاء في سياق محاكاة وتمثيل، لكنه لم يقبل به، فمنذ ثماني سنوات، لم يجرؤ صحافي مصري أن يطرح سؤالا كهذا في حضرته.

كان دور هذه المشاركة التي أثارت الجدل في المحاكاة أن تطرح هذا السؤال بهذه الكيفية، لكن الإحساس بحجم الجريمة ربما أخرج الرئيس عن شعوره، ووضعه في قفص الاتهام المجازي الذي يبدو أنه يمثل له كابوساً، فقد يقف في قرينه الحقيقي يوماً، ليُسأل عن جرائم يشيب لها البشر! «نشعر بالقلق من حالات الاعتقال التعسّفي والاختفاء القسري وقمع المجتمع المدني وانتهاكات للسجناء ..»، كلمات محدودة تطلبت ثلث الساعة لدحضها من ممثل مصر بتهافتٍ غير مقنع، ما استلزم تدخل الرئيس، ليفاقم الأزمة. اعتبرها السيسي ادّعاءات، وتحدّث عن إطلاق استراتيجية حقوق الإنسان، على الرغم من انفصالها عن الواقع. وكرّر القول إن حقوق الإنسان لا تقتصر على الحقوق المدنية والسياسية فقط مع أهميتها، وأن توفير فرص العمل وحق السكن والرعاية الصحية والتعليم المناسب، حقوق أصيلة من حقوق الإنسان، وأنها تمثل تحديات للدولة المصرية. وقال إن مصر حريصةٌ على حقوق الإنسان من منظور فكري! مؤكّدًا أن التنوع والاختلاف هما سنّة كونية بين الدول لا يستطيع أحد تغييرها، مشدّداً على خصوصية الرؤية المصرية للحقوق والحريات، فيما يُعتبر الاختلاف في وجهات النظر، داخلياً، أو التباين مع رأيه ورأي السلطات جريمة عقوبتها السجن سنوات.

بالجمل نفسها، تحدّث رئيس وزراء مصر مصطفى مدبولي مع «برنامج بلا قيود» على «بي بي سي» في أثناء المؤتمر، والذي بث يوم الأحد 16 يناير 2022: «لا بد من أن نعي أن ظروف الدول مختلفة، وبالتالي عندما ننظر إلى قضية حقوق الإنسان لا بد أن نضع في اعتبارنا أيضًا الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والسياسية»، مشيرًا إلى المعايير التي تطبّق في دول متقدّمة لا يمكن تطبيقها في دول المنطقة لظروف معينة! وقبل هذا الحديث بساعات، كان عضو المجلس القومي لحقوق الإنسان، أنور السادات، يناقض هذا الخطاب الموحد، و يعلن أن السلطات القضائية والنيابة العامة تبحثان حالات المحبوسين احتياطياً، تمهيدا للإفراج عن عدد منهم خلال أيام قليلة!

لم يكن الرئيس ولا نظامه، بمن فيهم وزير خارجيته، يكترثون قبل، بالحديث عن حقوق الإنسان، ولكن ردّات الفعل عبّرت، هذه المرّة، عن قلق عارم. وكان الرئيس سئل، في ديسمبر/ كانون الأول 2020 في الإليزيه، عن مسألة «اعتقال مدونين وصحافيين وناشطين مصريين» كان ردّه «لا تنسوا أننا في منطقة مضطربة». وهذه المرّة أعاد التكرار أن بلاده فقط نجت من بين كل الدول المجاورة من الخراب، وطلب 50 مليار دولار سنوياً لكي يسمح لشعبه بحق التظاهر والتعبير عن رأيه، وكأن المجتمع الدولي مطالبا بأن يدفع له على الدوام. وفي 16 سبتمبر/ أيلول 2021، نشرت منظمة العفو الدولية (Amnesty)، وهيومن رايتس ووتش والمعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب (DIGNITY)، بالتعاون مع كوميتي فور جستس (CFJ)، والمفوضية المصرية للحقوق والحريات (ECRF)، ثلاثة تقارير، تضمّنت أن ممارسات جهاز الأمن الوطني أدّت إلى إقامة «نظام إرهابي» يسعى إلى إسكات جميع العاملين في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان. وإلغاء السلطات المصرية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في مناخ يكاد يرقى إلى مستوى الإفلات التام من العقاب.

وسط هذا المناخ المتردّي، يرمي الرئيس أزماته في ملعب الغرب، قال: «أنا مسؤول عن إحياء 100 مليون نفس والحفاظ عليهم، وهذا أمر ليس باليسير». وكلمة الإحياء هذه ربما تدخل القاموس السياسي للمرة الأولى، فقد تجاوز وزير الدفاع المصري السابق حدود صلاحياته بوصفه بشرا، واعتقد أن الإحياء والرزق من مهام عمله، على الرغم من إصراره على إلغاء الدعم التمويني – (لا

> بخلاف الأزمات المالية والاقتصادية، يشير التغير في خطاب الرئيس المصري إلى الخارج، أخيرا، إلى نوع من الهلع

يتجاوز 50 جنيهاً لأربعة أفراد حدّا أقصى) كاملاً، ورغبته العارمة في رفع سعر الخبز، ووضعه الملايين تحت حدّ الفقر سنوياً بسياساته الرأسمالية المتوحشة، وشهيته للاقتراض. وأضاف: «هل أنتم مستعدّون كأصدقاء أوروبيين ودول مهتمة بحقوق الإنسان أن توفروا لنا ذلك؟ مستعدّون لتوفير توأمة لجامعات مصرية مع جامعتكم المتقدّمة لتقديم نوع من التعليم الجيد الذي يناسب متطلبات العصر». «هل أنتم مستعدّون لنقل جزء من الصناعة إلى بلدنا حتى نوفر فرص عمل لأكثر من 65 % من شعبنا من الشباب؟ هل أنتم مستعدّون تعملوا ده؟ ولا إحنا بنطالب فقط القيادة السياسية الموجودة في الدول توفر المعايير التي تتصوّرها؟ أنا أتصوّر أننا محتاجين شكل أعمق للنقاش والحوار ما بيننا»! ظ

لم توفر سياسات القمع للشعب طعامه بأريحية، واعترف الرئيس، هذه المرّة، بأن الشعب فقير لا يخرج من منزله إلا للعمل بجد ليوفر قوت يومه. على الرغم من ذلك، وصل عدد السجناء والمعتقلين على خلفية قضايا سياسية إلى 65 ألف سجين ومعتقل، توفى منهم حتى أكتوبر/ تشرين الأول 2020 حوالي 1058 شخص، بحسب منظمة «كوميتي فور جستس (Committee For Justice). بخلاف الأزمات المالية والاقتصادية، يشير التغير في خطاب الرئيس إلى الخارج، أخيرا، إلى نوع من الهلع، يبدو من صوته وكلماته التي يحاول أن يخرجها بعفوية، فتخرج جبراً ما يؤكّد أن انتهاكات حقوق الإنسان هي الملف الوحيد ربما الذي يحاصره ويضغط على رقبته ويحجز أنفاسه. وقد جعل هذا التغيير النظام يطلق «الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان 2021-2026» جبراً، على الرغم من عدم تفعيلها، وساهم في الإفراج عن عشرات المعتقلين، بعضهم بأمر مباشر وقرارات فوقية، مثل رامي شعث وباتريك جورج وعلا القرضاوي، وبعضهم جاء تخفيفا للضغوط. كما أدّى إلى تغيير المجلس القومي لحقوق الإنسان (عدا ثلاثة أعضاء)، ووضع أنور السادات وفريق الحوار الدولي داخله، على الرغم من تصريحاته بشأن الاعتقالات والإخفاء القسري، والتي قد تُؤخذ على النظام لا لصالحه. وكذلك إلغاء حالة الطوارئ، على الرغم من التلاعب القانوني والتشريعي الذي أعقبها. وهذا يلقي بتبعات إضافية على العاملين في هذا الملف، فمزيد من الضغط سيمنح مزيدا من الحقوق والحلحلة، مع الإيمان بأن الجهود تؤتي ثمارها، ولو بالتركيز بالضغط على السلطات المصرية للانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري، ووضع إطار تشريعي يجرّم تلك الممارسة، وكذلك الضغط لتحسين أوضاع الاحتجاز لحماية السجناء من الحرمان من الرعاية الصحية وسوء المعاملة، والإفراج عن كبار السن وذوي الأمراض المزمنة.

إنما النقاش هنا بشأن قضايا تحسين الأوضاع وليس تبييض السجون، ما يعبّر عن طبيعة الأزمة وتوحش النظام. لكن «بي بي سي» بثت، أخيرا، مكالمات للرئيس التونسي المخلوع، زين العابدين بن علي، وهو يتحدّث مع أركان نظامه في أثناء فراره إلى العربية السعودية، بضغط جماهير ثورة الياسمين التي افتتحت الربيع العربي، وبدا وهو يتساءل في هلع: هل أعود مجدّداً وهم ينصحونه بالتريث، حفاظاً على أمنه.. «لا، لا، لا، الوضع يتغير بسرعة والجيش لا يكفي». .. تؤكد التسريبات حقيقة المستبدّ الذي هيمن على نظام قمعي مخيف قرابة 23 سنة، وقد تحول إلى إنسان مرتبك تحت رحمة تعليمات وزرائه في لحظاته الأخيرة في السلطة، فبداخل كل دكتاتور صارم فأر مذعور.

(مدير تنفيذي كوميتي فور جستس)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: +97440190635 جوال: +97450059977
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads